الأمم المتحدة

E/AC.51/2008/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 June 2008
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثامنة والأربعون
٩ حزيران/يونيه – ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال
المسائل البرنامجية: الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق من رئيس الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

أتشرف بأن أكتب إليكم باسم الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لمجلس التجارة والتنمية. وقد قام الفريق العامل، بالإنابة عن المجلس باستعراض قسم الأونكتاد المعني بالإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، المعقودة في أكرا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويسرني أن أحيل نتائج هذا الاستعراض كمدخل لنظركم في الإطار الاستراتيجي المقترح للمنظمة للفترة ذاتها (انظر المرفق).

وقد أجرى الفريق العامل قدرا كبيرا من التنقيحات على الفرع ذي الصلة من الوثيقة المعروضة عليكم (A/63/6 (Prog.10)) والتي أُعدت قبل اختتام المؤتمر. وأود أن أحيطكم علما بأن الدول الأعضاء توصلت إلى توافق في الآراء بشأن التنقيحات الواردة في الوثيقة TD/B/WP/L.130. وفي الوقت ذاته، أود أيضا أن ألفت انتباهكم إلى رغبة أعضاء الفريق العامل بأن ينظر أيضا في هذا التنقيح للإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ باعتباره تنقيحا مقترحا للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مما يتيح للمنظمة أن تبدأ تنفيذ نتائج المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

260608 260608 08-39329 (A)

ويقدم الفريق العامل نتائج الاستعراض الذي قام به لتنظروا فيه، على أمل أن ترد المقررات المهمة التي اتخذها الوزراء في المؤتمر في هذه الوثيقة بالشكل الملائم، وهو على ثقة بأن أعضاء لجنتكم سيشاطرونه رأيه.

(توقيع) ديمتري **غودونوف**
رئيس الفريق العامل المعني بالخطة
المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

المرفق الأول

استعراض قسم الأونكتاد المعني بالإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١[أ]

الاستنتاجات المتفق عليها[ب]

إن الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

وقد نظر في مشروع قسم الأونكتاد المعني بالإطار الاستراتيجي المقترح للأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١،

١ - **يؤكد** أن اتفاق أكرا يشكل أساس عمل الأونكتاد للسنوات الأربع المقبلة؛

٢ - **يوصي** بأن تنظر الجمعية العامة وهيئاتها المختصة في تنقيح قسم الأونكتاد المعني بالإطار الاستراتيجي المقترح للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP/L.130؛

٣ - **يوصي أيضا** بأن ينظر في الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بوصفه تنقيحا للإطار الاستراتيجي لفترة السنتين الحالية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) لكي يتسنى تنفيذ نتائج الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للتجارة والتنمية، المعقودة في أكرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بأقل قدر من التأخير؛

٤ - **يعرب عن الحاجة** إلى تنفيذ اتفاق أكرا تنفيذا دقيقا وفعالا، ويلاحظ أنه ستجري مناقشة خطة العمل لفترة الأربع سنوات ٢٠٠٨-٢٠١١ التي تعد استنادا إلى نتائج الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثناء الدورة الحادية والخمسين للفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

٥ - **يشير** إلى الفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرا وإلى ضرورة إنشاء آلية تتيح مساهمة الأونكتاد بمزيد من الفعالية في الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل إعداد استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية؛

(أ) صدرت في الأصل بوصفها الوثيقة TD/B/WP/L.131.

(ب) بالصيغة التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٦ - **يلاحظ** إلى أن الموارد المحددة بوضوح والمشار إليها في إطار العمل الاستراتيجي ضمن الفقرة ١٠-٥ هي الموارد الحالية لفرع السلع الأساسية في شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، والتي ستدرج من الآن في حساب فرعي في إطار البرنامج الفرعي ٣؛

٧ - **يرحب** بتوجيه الأمين العام للأونكتاد بشأن السلع الأساسية، ويعرب عن الثقة في قدرته على كفالة نيل هذا الموضوع للاهتمام الواجب وعلى أن يكلل الترتيب الجديد بالنجاح، ويطلب إليه إعداد تقرير عن هذا حسب الاقتضاء؛

٨ - **يلاحظ** رغبة بعض الوفود في إدراج الحساب الفرعي للسلع الأساسية في برنامج فرعي حالي آخر، ومع مراعاة صلاحيات الأمين العام للأونكتاد، يطلب إليه، أن يستكشف حسب الاقتضاء، استنادا إلى خبرته بشأن الترتيب الجديد، خيار إدراج الحساب الفرعي للسلع الأساسية في برنامج فرعي حالي آخر؛

٩ - **يعرب** عن التقدير للجهود المتضافرة المبذولة في إعداد مؤشرات أداء مهمة في الإطار الاستراتيجي، تتسم بكونها دقيقة ومعبرة وقابلة للقياس، وتشكل نتائج ملموسة للمستفيدين، ويطلب إلى الأونكتاد مواصلة تعزيز قياس أدائه الموجه لتحقيق نتائج وأنظمة تقييمه بغية تعزيز فعالية المؤسسة وأهميتها؛

١٠ - **يشيد** بالجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد لإعداد مؤشرات ملائمة من أجل مساعدة أعضاء الفريق والدول الأعضاء في رصد فعالية وأثر الأعمال التي يقومون بها، ويشجع جميع الشعب على مواصلة عملها التعاوني بغية إعداد شكل موحد وسهل الاستخدام لإعداد التقارير بالنسبة لجميع البرامج الفرعية؛

١١ - **يطلب** إلى أمانة الأونكتاد تقديم تقرير إلى الفريق العامل، في دورته المقبلة بشأن ما يتحقق من تغييرات مؤسسية من أجل تنفيذ نتائج أكرا بصورة فعالة، استنادا إلى الولايات الواردة في الموضوع الفرعي ٤ من اتفاق أكرا؛

١٢ - **يوصي** مجلس التجارة والتنمية بإعادة تسمية الفريق العامل ليصبح اسمه الفريق العامل المعني بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، تمشيا مع المصطلح الحالي المستخدم في الجمعية العامة.

المرفق الثاني

مشروع قسم الأونكتاد المقترح المعني بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١[أ]

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

التوجه العام

١٠-١ يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية في مساعدة البلدان النامية - ولا سيما أقلها نموا - والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي. وسوف يقوم الأونكتاد بتقديم المساعدة في كافة جوانب ما يقوم به من أعمال، من أجل تنفيذ خطة التنمية العالمية كما سيساعد البلدان النامية في تلبية أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها، وتناول الفرص والتحديات التي تخلقها العولمة. وسيقوم الأونكتاد كذلك على وجه الخصوص، وبما يتفق مع أولويات المنظمة، بتعزيز جهوده لدعم تنمية أفريقيا في شتى مجالات خبرته القطاعية.

١٠-٢ ولتحقيق الأهداف المذكورة آنفا، سيقوم الأونكتاد في إطار ولايته بما يلي: (أ) إجراء بحث وتحليل للقضايا الإنمائية القديمة العهد والناشئة على السواء؛ و (ب) بناء توافق الآراء حول الجهود المبذولة لتعزيز السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية المؤدية إلى التنمية؛ و (ج) تقديم الدعم إلى البلدان من أجل تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية، ومساعدتها على التغلب على التحديات واقتناص الفرص المتصلة بالعولمة. وفي سياق تعميق الترابط بين جميع البلدان، سيستمر الأونكتاد في توجهه والتزامه الفريدين تجاه التنمية، من خلال تلك الأعمدة الثلاثة، مع بقاءه مستجيبا ومسؤولا أمام كل الدول الأعضاء.

١٠-٣ ويسترشد البرنامج بدورات المؤتمر، وبمجلس التجارة والتنمية، وهيئاته الفرعية، وباللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وفيما يتعلق بالفترة

(أ) صدرت في الأصل بوصفها الوثيقة TD/B/WP/L.103.

٢٠١٠-٢٠١١ سيواصل البرنامج دمج نتائج اتفاق أكرا. ويعد الأونكتاد مسؤولا عن البرامج الفرعية ١ إلى ٥ في إطار البرنامج، بينما يندرج البرنامج الفرعي ٦ في إطار مسؤولية مركز التجارة الدولية.

١٠-٤ وسيواصل الأونكتاد تنفيذ خمسة برامج فرعية لدعم هدفه المتمثل في مساعدة البلدان النامية على الاندماج بصورة مفيدة في النظام التجاري الدولي. وستكون المهمة الرئيسية للبرنامج الفرعي الأول المنبثق عن نتائج الدورة الثانية عشرة للأونكتاد هي دراسة الاستراتيجيات الإنمائية في اقتصاد عالمي يتحول إلى العولمة، وقضايا مترابطة. وسيستهدف البرنامجان الفرعيان ٢ و ٤ الإسهام في بناء قدرات إنتاجية وقدرة تنافسية دولية، بينما سيرمي البرنامج الفرعي ٣ وعنصر اللوجستيات التجارية في البرنامج الفرعي ٤ إلى الإسهام في زياد المكاسب المتأتية من العولمة إلى أقصى حد لأغراض التنمية في مجال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية بشأن السلع والخدمات. وسيغطي البرنامج الفرعي ٥ الاستراتيجيات الإنمائية لأفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بحالات خاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأخرى الضعيفة هيكليا، والبلدان ذات الاقتصادات الهشة والاقتصادات الصغيرة، وستتناول أيضا برامج فرعية أخرى الشواغل القطاعية لتلك البلدان بالتنسيق والتعاون مع البرنامج الفرعي ٥.

١٠-٥ وبغية تعزيز أعمال الأونكتاد في مجالي العلم والتكنولوجيا - وهو شرط لا غنى عنه للتنمية في الوقت الحالي - ومن أجل الاستناد بصورة أفضل إلى التفاعل بين الأعمال المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يجري توحيد هذا المجال من مجالات العمل في إطار البرنامج الفرعي ٤، الذي سيكون من مسؤولية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات المعاد تسميتها. وطبقا للفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرا سيجري تحويل فرع السلع الأساسية الحالي التابع للشعبة المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، إلى وحدة مستقلة ذاتيا ومعنية بالسلع الأساسية، مع تحديد مواردها بشكل جلي. وبتوجيه وقيادة الأمين العام للأونكتاد، ستسهم هذه الوحدة بمزيد من الفعالية في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإعداد استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية.

١٠-٦ وعلاوة على ذلك، سيشدد الأونكتاد خاصة على إمكانية التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية. وسيتناول الأونكتاد في إطار ولايته: مساهمة المهاجرين في التنمية، وفقا للفقرة ٩٥ من اتفاق أكرا؛ والمساهمة المحتملة لتحويلات المهاجرين في التنمية، وفقا

للفقرة ١٧٠ من الاتفاق؛ والقضايا المتصلة بالطاقة، وفقا للفقرة ٩٨ من الاتفاق؛ وتغير المناخ، وفقا للفقرة ١٠٠ من الاتفاق.

١٠-٧ وسيقوم الأونكتاد بتعزيز التنسيق فيما بين الشُعب، وخاصة فيما يتعلق ببرامج التدريب وبناء القدرة.

١٠-٨ وسيقدم الأونكتاد مساهمات، في إطار ولاياته، من أجل تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وسيسهم على الأخص، في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والواردة في الإعلان بشأن الألفية، وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، وخاصة تلك الفصول من نتائج مؤتمر القمة العالمي المتعلقة بالشراكة العالمية لأغراض التنمية، والتمويل لأغراض التنمية، وتعبئة الموارد المحلية والاستثمار، والديون، والتجارة، والسلع الأساسية، والمسائل المنهجية واتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي، والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

١٠-٩ وسيساهم الأونكتاد أيضاً في تنفيذ أعمال محددة مطلوبة في برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والنتائج المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بما في ذلك خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بما في ذلك إعلان المبادئ وخطة العمل، وبرنامج عمل ماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ونتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج ماتي في عام ٢٠٠٨، واستراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، سيساهم في تعزيز تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً والواردة في إعلان الدوحة الوزاري وغيره من القرارات ذات الصلة.

١٠-١٠ وسيعزز الأونكتاد، بوصفه وكالة رائدة في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق المجموعة المواضيعية المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة والقطاعات الإنتاجية، دور التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ ويضطلع بعمليات مشتركة على الصعيد القطري حسب الاقتضاء؛ ويعزز التعاون فيما بين الوكالات في مبادرات على نطاق المنظومة في هذه المجالات. وسيركز الأونكتاد على تعزيز مساهمته الفكرية وتحسين نوعية عمله من خلال مؤسسات تفكير الشبكة الإنمائية العالمية التي أُنشئت

مـؤخراً، والـتي تـشمل مؤسـسات علـى الـصعيد القطـري وشـبكات إقليميـة، باسـتخدام استعراضـات الأقـران وعمليـة إجـازة محسنة داخـل الأمانـة بمزيـد مـن المنهجيـة، مـع الحفـاظ على نزاهته الفكرية واستقلاليته.

١٠-١١ وسيقوم مركز التجارة الدولية بتكملة عمل الهيئتين الأم، أي الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بتركيز أنشطته في مجال التعاون التقني على دعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما قطاعات الأعمال التجارية فيها، لزيادة فرصها التجارية والإنمائية إلى أقصى حد، وعلى مساعدتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي بطريقة تزيد من فرص التنمية التي تتيحها عملية العولمة، في الوقت الذي يساعد فيه على تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين. وسيقدم المركز دعمه لبناء القدرات عن طريق نشر المعلومات والتدريب والخدمات الاستشارية، وهي أنشطة تعالج جانب الطلب ومعوقات تنمية الأسواق على السواء. والجهات المستفيدة الرئيسية من هذه المساعدة التقنية هي المؤسسات التي تدعم التجارة في القطاعين العام والخاص وشبكاتها التي تقدم خدمات دعم تجاري متخصصة إلى مؤسسات التصدير. ولا تزال أفريقيا وأقل البلدان نموا تمثل أولوية بالنسبة للمساعدة التقنية التي يقدمها المركز.

البرنامج الفرعي ١
العولمة والترابط والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، التي تؤيد النمو المستمر، والتنمية الشاملة والمستدامة، وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على أساس زيادة المكاسب من العولمة، وفي ضوء الترابط المتزايد بين التجارة الدولية والسياسات والترتيبات الاستثمارية والمالية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تساهم في إطار ولايتها في زيادة فهم البيئة الاقتصادية العالمية والاختيارات في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، فيما يتعلق بجملة أمور منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كعنصر مكمل للتعاون التجاري والاقتصادي بين الشمال والجنوب، وكنتيجة للدعوة في مجال السياسات (اتفاق أكرا، الفقرات ٣٦-٣٩ و ٤٢ و ٤٣)	(أ) '١' زيادة عدد استجابات الدول الأعضاء لاستقصاءات آراء القراء '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تبلغ عن فهم الخيارات بشكل أفضل في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والدولي على أساس البحث الذي تجريه الأونكتاد

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) التقدم نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية بتعزيز فهم التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتمويل التنمية والإدارة الفعالة للديون بشكل أفضل على جميع المستويات (اتفاق أكرا، الفقرة ٤٠)	(ب) '١' عدد المؤسسات/البلدان التي تستعمل خدمات بناء القدرات لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي '٢' عدد المواقف والمبادرات المتعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتمويل التنمية المشتملة على تبرعات من الأونكتاد وعدد البلدان التي يساعدها الأونكتاد من خلال نظام إدارة الديون والتحليل المالي التي حسنت مراكز ديونها الخارجية مقيسة بنسبة مستقرة أو متناقصة للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع إدراك أن العديد من العوامل تؤثر في هذا المؤشر
(ج) تحسين الإحصائيات التجريبية والموثوقة والمناسبة من حيث الوقت لاتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والدولي بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب (اتفاق أكرا، الفقرتان ٣٦ (هـ) و ٤٣)	(ج) '١' عدد المتغيرات الإحصائية الزائدة والمؤشرات المشتقة التي تضعها دائرة الإحصاءات المركزية للأونكتاد وتحافظ عليها '٢' عدد المؤسسات التي تستخدم بيانات الأونكتاد الإحصائية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والاقتصادية
(د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية، وتعزيز التعاون الدولي لغرض انتعاش الاقتصاد الفلسطيني واستمرار تنميته (اتفاق أكرا، الفقرة ٤٤)	(د) عدد المبادرات الإنمائية والمؤسسات الفلسطينية المستفيدة من نتائج بحوث الأونكتاد وتوصياته وأنشطته في مجال التعاون التقني

الاستراتيجية

١٠-١٢ يندرج هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. وستركز الشعبة في عملها على ما يلي: (أ) تحديد احتياجات وإجراءات معينة نابعة من الترابط بين التجارة، والمالية، والاستثمار، والتكنولوجيا، وسياسات الاقتصاد الكلي من حيث تأثيرها على التنمية؛ و (ب) المساهمة في فهم التساوق بين قواعد الاقتصاد الدولي وممارساته وعملياته بشكل أفضل، من ناحية، والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، من ناحية أخرى؛ و (ج) تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص والاستثمار المتعلق بتنظيم المشاريع؛ و (د) القيام، على الصعيد الوطني، بتعزيز القضاء على الفقر وتوزيع الدخل ونظم الإيرادات العامة؛ و (هـ) دعم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في الجهود التي تبذلها لصياغة

استراتيجيات إنمائية ملائمة لتحديات العولمة، بما فيها التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، سيواصل الأونكتاد دعم الجهود الإنمائية للبلدان ذات الدخل المتوسط. وسيتم السعي إلى تحقيق الهدف عن طريق الدعوة في مجال السياسات استنادا إلى ما يلي: (أ) البحوث والتحليلات المناسبة من حيث التوقيت، والتطلعية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية وكذلك الديون والمالية، مع أخذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ذات الصلة في الحسبان؛ و (ب) صياغة توصيات بشأن سياسات عملية لوضع استراتيجيات إنمائية ملائمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لاغتنام فرص العولمة ومواجهة تحدياتها؛ و (ج) مواصلة بناء توافق في الآراء بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية المناسبة للظروف الخاصة بالبلدان النامية؛ و (د) التدريب وبناء القدرات فيما يتعلق بإدارة الديون بفعالية؛ و (هـ) تشغيل مؤسسات تفكير الشبكة الإنمائية العالمية. وسيكون نشر التقارير والوثائق الصادرة في إطار البرنامج الفرعي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بما يلي: (أ) توفير الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل على الصعيدين الوطني والدولي؛ و (ب) التعاون التقني، خاصة في مجال إدارة الديون؛ و (ج) تقديم الخدمات الإحصائية والإعلامية بوصفها أدوات لصانعي السياسات ودعما لبرنامج عمل الأونكتاد؛ و (د) توفير تحليل للسياسات الاقتصادية وتقديم مساعدة خاصة للشعب الفلسطيني.

البرنامج الفرعي ٢
الاستثمار والمشاريع

هدف المنظمة: كفالة تحقيق مكاسب إنمائية من زيادة تدفقات الاستثمار إلى كافة البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليا والسريعة التأثر والصغيرة، ومن تعزيز قطاع المشاريع وزيادة المنافسة الدولية في تلك الاقتصادات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة فهم مختلف مسائل الاستثمار الرئيسية في القطاعين العام والخاص وأثر الاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية، فضلا عن السياسات ذات الصلة التي يمكن أن تعزز المكاسب الإنمائية المتأتية من الاستثمار المباشر الأجنبي (اتفاق أكرا، الفقرتان ١٤٧ و ١٦٩)	(أ) '١' زيادة عدد واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المستجيبين لاستقصاءات التقييم والمبلغين عن فهم مسائل الاستثمار في القطاعين العام والخاص بشكل أفضل '٢' زيادة عدد واضعي السياسات المبلغين عن تنفيذهم للتوصيات المتعلقة بالسياسات واستخدام المنهجية التي وفرها الأونكتاد في مجال الاستثمار الدولي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
(ب) زيادة القدرة على إنشاء بيئة مواتية لجلب الاستثمار للتنمية والاستفادة منه (اتفاق أكرا، الفقرات ١٤٨-١٥٠)	(ب)	'١' عدد البلدان التي استفادت من مساعدة الأونكتاد، بما فيها استعراضات سياسات الاستثمار، والتبليغ عن زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي وزيادة الفوائد المتأتية منه، مع إدراك أن العديد من العوامل تؤثر في هذا المؤشر '٢' العدد والنسبة المئوية للبلدان النامية التي استفادت من مساعدة الأونكتاد والتي سجلت تحسناً في الأداء على أساس مؤشرات مرجعية
(ج) زيادة فهم المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي، وتعزيز القدرات في التفاوض بشأن اتفاقيات الاستثمار وتنفيذها، وإدارة المنازعات بين المستثمرين والدول؛ (اتفاق أكرا، الفقرتان ١٥١ و ١٥٣)	(ج)	'١' زيادة فهم المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وبعدها الإنمائي، ودراسة آثار هذه الاتفاقات، على النحو الوارد في مختلف أنواع ردود واضعي السياسات/المفاوضين '٢' تعزيز قدرات الدول الأعضاء على المساهمة في التفاوض بشأن اتفاقيات الاستثمار وتنفيذها، وإدارة المنازعات بين المستثمرين والدول، على النحو الوارد في مختلف أنواع الردود من واضعي السياسات/المفاوضين
(د) تعزيز الفهم والقدرات فيما يتعلق بوضع السياسات الرامية إلى '١' تحفيز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، و '٢' وضع إطار سليم ومعترف به دولياً للمحاسبة والإبلاغ، و '٣' إنشاء أسواق تأمين تنافسية ومنظمة بشكل جيد؛ وتم زيادة فهم الصكوك والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (اتفاق أكرا، الفقرات ١٥٢ و ١٥٤-١٥٧ و ١٦٩)	(د)	'١' زيادة عدد البلدان التي أشارت إلى أن تدابير الأونكتاد وأدواته في مجال السياسات مفيدة وفعالة في وضع السياسات الرامية إلى تعزيز تنافسية شركاتها '٢' زيادة عدد واضعي السياسات والأخصائيين الذين يستخدمون الإرشادات والأدوات التي وضعها الأونكتاد في مجالات المحاسبة والتأمين وتيسير الأعمال وتقارير الشركات

الاستراتيجية

١٠-١٣ تضطلع شعبة الاستثمار والمؤسسات بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وسيساعد البرنامج الفرعي جميع البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، وكذلك البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة هيكليا وذات الاقتصادات الهشة والصغيرة، في وضع سياسات نشطة

وتنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي على السواء بغية تعزيز قدراتها الإنتاجية وتنافسيتها على الصعيد الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، سيتبع البرنامج الفرعي نهجا متسقا يشمل ما يلي: (أ) تعزيز دوره كمصدر رئيسي للمعلومات والتحليلات الشاملة للاستثمار الدولي، بهدف تمكين مقرري السياسات من اتخاذ قرارات مستنيرة على نحو أفضل؛ (ب) تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بناء على طلبها، على صياغة سياسات متكاملة وتنفيذها، وتهيئة بيئة مواتية والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالاستثمار الدولي؛ (ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية سعيا إلى بناء القدرات الإنتاجية وإنشاء شركات قادرة على المنافسة دوليا؛ (د) توفير برامج التدريب وبناء القدرات لصالح المؤسسات المحلية.

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية

هدف المنظمة: كفالة مشاركة جميع البلدان مشاركة فعالة ونوعية ومفيدة، ولا سيما البلدان النامية، مع تعزيز الأعمال المتعلقة بالمشاكل الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة هيكليا وذات الاقتصادات الهشة والصغيرة، في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي، وتعزيز مساهمة اقتصاد السلع الأساسية في التنمية، وذلك بهدف تحويل التجارة إلى قوة إيجابية لصالح الجميع.

الإنجازات المتوقعة للأمانة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي، بما في ذلك تجارة الخدمات، ووضع سياسات تجارية وتنفيذها والمشاركة بفعالية واتساق في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) والمتعددة الأطراف، مع زيادة التركيز على إيجاد الحلول العملية (اتفاق أكرا، الفقرات ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٥-١٠٧)	(أ) '١' عدد البلدان التي زادت مشاركتها في المفاوضات التجارية من خلال تقديم مقترحات للتفاوض التجاري في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات التجارية فيما بين بلدان الجنوب وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وعدد البلدان التي عمل معها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وقامت ببناء قدرات مؤسسية وقدرات للموارد البشرية ذات صلة بالموضوع
	'٢' عدد ونسبة البلدان النامية المستفيدة من مساعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي سجلت تحسنا في الأداء على أساس المؤشرات المرجعية
(ب) زيادة تحسين أدواتها التحليلية وتعميمها، مثل مؤشر التجارة والتنمية، وقواعد البيانات والبرامجيات، مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية (TRAINS) أو الحل	(ب) '١' عدد المستخدمين النشطين لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، سواء من خلال الإنترنت أومن خلال الحل العالمي المتكامل للتجارة، ولنموذج محاكاة

الإنجازات المتوقعة للأمانة	مؤشرات الإنجاز
العالمي المتكامل للتجارة (WITS)، مما يسهم في التجارة واتخاذ القرارات المتصلة بالتجارة (اتفاق أكرا، الفقرتان ٩٦ و ٩٧)	سياسات التجارة الزراعية، بما في ذلك ما يتعلق بالتدابير غير الجمركية، فضلا عما يتعلق بالقطاع الديناميكي والجديد للتجارة العالمية
	'٢' عدد البلدان التي يقاس أداؤها بمؤشر التجارة والتنمية وإطاره التحليلي/التشخيصي
(ج) تحسين قدرة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تسخير مكاسب التنمية المتحققة من الطفرة الحالية في أسعار السلع الأساسية وتحسن التعاون الدولي في إطار ولاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية، بما في ذلك الأزمة الغذائية والحد من الفقر (اتفاق أكرا، الفقرات ٩١-٩٣ و ٩٨ و ١٨٣)	(ج) '١' عدد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية التي تتخذ تدابير محددة في مجال السياسات على جميع المستويات، وتدابير متعلقة بجميع المشاركين في قطاع السلع الأساسية لتشجيع الشفافية والمساءلة وتعزيزهما ولتسخير مكاسب التنمية المتحققة من الطفرة الحالية في أسعار السلع الأساسية، مع الاعتراف بأن العديد من العوامل تؤثر على هذا المؤشر
	'٢' عدد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية التي ساعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جهودها الرامية إلى دمج استراتيجيات السلع الأساسية في خططها الإنمائية الوطنية؛ وعدد الدراسات وأنشطة التعاون التقني واجتماعات بناء توافق الآراء التي يضطلع بها المؤتمر لتشجيع التعاون الدولي على الاستفادة من فرص التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية والتصدي لتحدياتهما
(د) بناء قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ قوانين وأطر وطنية وإقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) للمنافسة تعكس الشروط السائدة اللازمة لتحقيق التنافسية المحلية والدولية، وتعزيز التعاون الدولي سعيا إلى تحسين تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ولا سيما الجزء واو (اتفاق أكرا، الفقرتان ١٠٣ و ١٠٤)	(د) '١' عدد البلدان التي تضع قوانين وأطرا مؤسسية وطنية و/أو إقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) للمنافسة أو تنقح هذه القوانين والأطر وتنفذها
	'٢' عدد المشاورات الطوعية التي تجري على النحو المتوخى في الجزء واو من مجموعة الأمم المتحدة للمبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

الإنجازات المتوقعة للأمانة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية على صياغة أهداف للدعم المتبادل في المجال التجاري وأهداف بيئية وأهداف للتنمية المستدامة وتنفيذها، ودمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية على جميع الصعد (اتفاق أكرا، الفقرات ٩٩-١٠٢ و ١٠٥)	(هـ) '١' عدد البلدان التي تعمل على وضع سياسات وخطط وبرامج ومبادرات معيارية وتنفيذها وإنشاء آليات مشتركة بين الوكالات بغية الاستفادة من فرص التجارة والاستثمار وفي نفس الوقت تعزيز أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة نتيجة لتحليلات المؤتمر ومشورته في مجال السياسات '٢' زيادة مشاركة البلدان النامية في مبادرات التجارة البيولوجية والوقود الأحيائي

الاستراتيجية

١٠-١٤ تضطلع شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. ويشجع البرنامج الفرعي التنمية الشاملة المتأتية من التجارة من خلال العمل على تحسين التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، والروابط القائمة بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك هدفا الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين من بين الأهداف الإنمائية للألفية. وسيواصل البرنامج الفرعي التعاون بشكل وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وتعزيز ذلك التعاون ودعم تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بأكملها في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية. وسيوفر الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية توجيهات موضوعية في مجال السياسات ورقابة استراتيجية على الأعمال المتعلقة بالسلع الأساسية. ويقدم البرنامج الفرعي المساعدة للبلدان النامية - ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نموا - والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال الركائز الثلاث كلها لأعمال المؤتمر. وستشمل أعمال المؤتمر في إطار هذا البرنامج الفرعي ما يلي: (أ) رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، مع زيادة التركيز على إيجاد الحلول العملية؛ (ب) تعزيز قدرات البلدان النامية على تحديد أولويات التفاوض، والتفاوض على اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وتنفيذها وكفالة الاتساق بينها؛ (ج) دراسة سبل تحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية وزيادة إمكانية التنبؤ بها؛ (د) مساعدة البلدان الضعيفة هيكليا وذات الاقتصادات الهشة والصغيرة فيما تبذله من جهود للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (هـ) مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى زيادة المشاركة في إنتاج وتجارة الخدمات

على الصعيد العالمي؛ (و) تعزيز ما يُقدم من دعم ومساعدة في المجال التقني إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومتابعتها؛ (ز) إجراء بحوث وتحليلات فيما يتعلق بالجوانب التجارية والإنمائية للملكية الفكرية وفقا للفقرة ١٠٥ من اتفاق أكرا؛ (ح) تيسير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل منها النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛ (ط) تعزيز القدرة التحليلية المتعلقة بوضع السياسات وإجراء المفاوضات التجارية ودمج الشواغل التجارية والإنمائية في الخطط الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر على الصعيد الوطني، ولا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا؛ (ي) معالجة الأثر التجاري والإنمائي المترتب على العوائق غير الجمركية؛ (ك) التشجيع على استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي وللتصدي للممارسات المناوئة للمنافسة؛ (ل) معالجة المسائل الناشئة عن التفاعل بين التجارة والبيئة؛ (م) معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية بإيلاء الاهتمام الواجب إلى جميع قطاعات السلع الأساسية، بوسائل منها زيادة التعاون الحكومي الدولي، وتعزيز مساهمته في عملية التنمية والحد من الفقر؛ (ن) تطوير وتنفيذ التعاون التقني التجاري والمتصل بالتجارة وأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك وضع مشاريع في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة؛ (س) تعزيز مساهمة المؤتمر، في حدود ولايته، في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية.

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا واللوجستيات

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة على المنافسة لدى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، عن طريق خدمات فعالة للوجستيات التجارية، وأنظمة النقل العابر، وتقوية القدرة على تطوير إمكانات الوصول بشكل متزايد إلى التكنولوجيا والمعرفة، والانتفاع بهما بصورة مستدامة، بما يشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج التدريب وبناء قدرات المؤسسات المحلية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين الجوانب اللوجستية لتجارة البلدان النامية من خلال عدة سبل منها تعزيز إدارة عمليات النقل وأنظمة النقل العابر المتجانسة وتيسير التجارة ووضع الأطر المؤسسية والقانونية الملائمة وتنفيذها، والمشاركة النشطة للبلدان النامية في مفاوضات تيسير النقل والتجارة (اتفاق أكرا،	(أ) '١' ازدياد عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لخفض تكاليف النقل والمعاملات ولتحسين كفاءة أنظمة النقل العابر وكفاءة النقل والقدرة على الاتصال، ولإنشاء إطار قانوني داعم، ولتعزيز تدابير لتيسير التجارة تتسم بالكفاءة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
الفقرة ١٠٧ والفقرات من ١٦٤ إلى ١٦٨)	’٢‘ ازدياد عدد البلدان التي تستخدم النظام الآلي للبيانات الجمركية والتي تبلغ عن حدوث تحسن نتيجة لذلك في تنظيم إداراتها الجمركية ’٣‘ عدد البلدان النامية التي تستفيد من مساعدة الأونكتاد والتي تسجل تحسنا في الأداء فيما يتعلق بالمؤشرات القياسية، والنسبة المئوية لتلك البلدان، مع إدراك أن عوامل عديدة تؤثر في هذا المؤشر
(ب) تحسين الوعي بالسياسات الوطنية والدولية واعتمادها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال، للاستجابة بوجه خاص للتغيرات التكنولوجية، لتنفيذ سياسات محلية فعالة متعلقة بالابتكار، ولدعم نقل التكنولوجيا ونشرها، ولتعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مجال تسخير المعارف والتكنولوجيا لأغراض التنمية بسبل منها بناء القدرات، على النحو المتفق عليه في نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة (اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٣ والفقرات من ١٥٨ إلى ١٦١)	(ب) ’١‘ ازدياد عدد الإجراءات المحددة أو التدابير المتعلقة بالسياسات العامة التي تتخذها البلدان النامية لتنفيذ برامج لتعزيز المساهمة في تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نتيجة لما يقدمه الأونكتاد من مشورة ومساعدة متعلقة بالسياسات العامة، بما في ذلك ما يقدمه في سياق عمليات استعراض السياسات العامة ’٢‘ ازدياد عدد مبادرات التعاون على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية في مجال العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
(ج) تعزيز الدعم المقدم للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاضطلاع بولاياتها، بما يشمل متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (اتفاق أكرا، الفقرتان ١٥٩ و ١٦١)	(ج) حدوث مشاركة رفيعة المستوى في دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واعتماد تدابير على الصعيدين الوطني والدولي بشأن العلم والتكنولوجيا تنشأ عن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(د) تعزيز المعارف والقدرات في البلدان النامية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة، عن طريق برامج بناء القدرات الشاملة لعدة شعب التي توفر البحوث والتعليم والتدريب للمؤسسات المحلية في البلدان النامية (اتفاق أكرا، الفقرة ١٦٢)	(د) ازدياد عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لتعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات المحلية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة، نتيجة للمساعدة المقدمة من الأونكتاد
(هـ) بناء القدرات في مجال السياحة الإلكترونية (اتفاق أكرا، الفقرة ١٦٣)	(هـ) عدد البلدان التي استفادت من المساعدة المقدمة من الأونكتاد فيما يتعلق بالسياحة الإلكترونية التي تبلغ عن تحسن في إدارة قطاع السياحة لديها وتعزيزه

الاستراتيجية

١٠-١٥ تضطلع شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. ولبلوغ الهدف، ستتوخى الشعبة توسيع فرص الاستعانة بالتكنولوجيا والمعارف وبناء القدرات المتعلقة بذلك؛ وزيادة تعزيز قدرات العرض عن طريق إتاحة الوصول إلى خدمات لوجستية للتجارة تتسم بالكفاءة واعتماد تلك الخدمات. وستركز الشعبة بوجه خاص على ما يلي: (أ) تعزيز كفاءة النقل، وتيسير التجارة والجمارك والأطر القانونية، فضلا عن الشواغل العالمية الناشئة مثل البيئة وأمن سلسلة الإمدادات وأنظمة النقل العابر المتجانسة التي تفيد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية؛ (ب) تنفيذ برامج العلم والتكنولوجيا والابتكار وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعمليات استعراض السياسات العامة؛ (ج) التطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ (د) تطوير القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة وغيرها من المسائل المترابطة عن طريق تنمية الموارد البشرية والتدريب وإقامة الشبكات. وستسعى الشعبة إلى بلوغ الهدف من خلال ما يلي: (أ) إجراء البحث والتحليل في الوقت المناسب وعلى أساس استشرافي؛ (ب) وضع توصيات بشأن السياسات العامة لرسم الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛ (ج) تعزيز الحوار لبناء توافق الآراء؛ (د) تقديم المساعدة التقنية بناء على الطلب، بسبل منها عمليات استعراض السياسات العامة؛ (هـ) بناء القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة الإلكترونية واللوجستيات التجارية والنظام الآلي للبيانات الجمركية. وستستخدم التقارير والوثائق التي تعد في إطار هذا البرنامج الفرعي على نطاق واسع فيما يتصل بتقديم الخدمات الاستشارية، والتدريب، وعقد حلقات العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وستعتمد تلك الأنشطة، حسب الاقتضاء، على المعارف المكتسبة من خلال تنفيذ طائفة واسعة من أنشطة التعاون التقني، خاصة من خلال عمليات استعراض السياسات الوطنية (لا سيما في مجالي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

البرنامج الفرعي ٥
أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في أفريقيا وأقل البلدان نموا وغيرها من مجموعات البلدان التي تمر بظروف خاصة (كالبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغير ذلك من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكليا، والهشة والصغيرة)، وإدماجها على نحو تدريجي ومفيد في الاقتصاد العالمي، ولا سيما عن طريق السياسات الوطنية وتدابير الدعم الدولي التي تؤدي إلى بناء القدرات الإنتاجية، بسبل منها مساعدة تلك البلدان في إدماج التجارة في أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيسهم الأونكتاد أيضا، في إطار ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما يشمل الأهداف الواردة في برنامج العمل المعني بأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وبغية تحديد خيارات السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي بشأن استخدام التجارة بوصفها أداة أكثر فعالية للقضاء على الفقر، سينفذ الأونكتاد أنشطة بحث في أوجه الترابط بين التجارة والفقر وفي برامج التدريب وبناء القدرات للمؤسسات المحلية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) توسيع نطاق الخيارات الوطنية والدولية المتعلقة بالسياسات العامة والمتاحة من أجل تعزيز التنمية الأفريقية في مجالات خبرة الأونكتاد (اتفاق أكرا، الفقرات ١٠، و ٤١، و ١٩٥)	(أ) '١' عدد الدول الأعضاء التي تعتمد توصيات متعلقة بالسياسات العامة مقترحة من الأونكتاد والنسبة المئوية لتلك الدول، كما يتضح من البيانات التي يُدلى بها في مختلف الاجتماعات الحكومية الدولية للأونكتاد '٢' ازدياد عدد مقرري السياسات الذين يفيدون بأنهم اعتمدوا توصيات متعلقة بالسياسات العامة واستخدموا منهجية قدمها الأونكتاد في مجال تنمية أفريقيا
(ب) ازدياد الفهم التحليلي للاقتصاد العالمي في جانبه المتعلق بالمشاكل الإنمائية في البلدان الأقل نموا، والتوصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن (اتفاق أكرا، الفقرات ١٠، و ٣٩ (ج) و (د)، و ٤١، و ٩٠ '١'، و ١٤٧، و ١٨٤ (ب) و (ز))	(ب) '١' عدد الدول الأعضاء التي أقرت توصيات متعلقة بالسياسات العامة التي اقترحها الأونكتاد والنسبة المئوية لتلك الدول، كما يتضح من البيانات التي يُدلى بها في مختلف الاجتماعات الحكومية الدولية للأونكتاد '٢' ازدياد عدد مقرري السياسات الذين يفيدون بأنهم اعتمدوا توصيات متعلقة بالسياسات العامة واستخدموا منهجية قدمها الأونكتاد في مجال تنمية أقل البلدان نموا
(ج) إدماج السياسات والأولويات التجارية على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية من خلال سبل منها تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا (اتفاق أكرا، الفقرات ٩٠ '١'، و ٢١٢ (د)، و ٢١٤)	(ج) عدد أقل البلدان نموا التي أحرزت تقدما في إدماج سياساتها وأولوياتها التجارية في صلب خططها الإنمائية الوطنية ونفذت مصفوفات العمل الواردة في إطار العمل المتكامل، مع إدراك إمكانية تأثير عوامل عديدة على هذا المؤشر
(د) ازدياد المرونة، من خلال العمل على تقليل العوائق وتحسين التنوع في البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكليا	(د) عدد البلدان (من الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
والهشة والصغيرة، لا سيما بالنسبة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة، في إطار استراتيجية موريشيوس لعام ٢٠٠٥ (اتفاق أكرا، الفقرات ١٠، و ٣٦ (د)، و ٩٠، و ٢١٢ (ح)	والصغيرة) التي يتخذ مقررو السياسات و/أو الشركاء في التنمية فيها أو من أجلها تدابير ترمي إلى توفير مزيد من المرونة، بحيث يكون ذلك جزئيا أو كليا نتيجة لأعمال الأونكتاد
	(هـ) عدد البلدان النامية غير الساحلية التي أحرزت قدرا من التقدم في أنماطها التجارية وكذلك في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون ذلك جزئيا أو كليا نتيجة لأعمال الأونكتاد
(هـ) تحسن المشاركة الفعالة للبلدان النامية غير الساحلية في نظام التجارة العالمي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل العمل التحليلي والخدمات الاستشارية وأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها في إطار برنامج عمل ألماتي (اتفاق أكرا، الفقرات ١٠، و ٣٦ (د)، و ٤١، و ١٠٧، و ١٤٦، و ١٦٥، و ٢١٢ (ز))	

الاستراتيجية

١٠-١٦ يندرج هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة. ولتحقيق هدف البرنامج الفرعي، ستركز الشعبة، في إطار ولاية الأونكتاد، على تحديد وفهم مشاكل التنمية الاقتصادية الخاصة بالبلدان المعنية عن طريق تحليل السياسات العامة، والاضطلاع بمهمة البحث، بما في ذلك البحث في أوجه الترابط بين التجارة والفقر، كما ستقوم بدور الدعوة للترويج لتوافق الآراء في الأوساط الإنمائية الدولية بشأن تدابير السياسات العامة التي تتصدى على أفضل وجه للمشاكل الإنمائية من ذلك القبيل. وستبحث الشعبة أيضا القضايا الجديدة والمستمرة منذ أمد طويل والتي بوسعها أن تحسن تفهم السبل والوسائل الممكنة لكفالة تحقيق أكبر قدر ممكن من الأثر الإيجابي للعولمة والتجارة على التنمية، وذلك من منظور القارة الأفريقية، ومن منظور أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة. وسيشمل ذلك تحديد القضايا والنُهُج الجديدة وقدرا أكبر من التفاعلات مع معاهد البحوث في البلدان المعنية، ومع الشركاء في التنمية. وستقام صلة وثيقة بين نتائج البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات، وذلك بغرض تحسين القدرات البشرية والمؤسسية. كما ستسعى الشعبة إلى

توعية الشركاء في مجال التنمية بالاحتياجات الخاصة لتلك البلدان وسبل تلبيتها. وستواصل الشعبة دعم البلدان المعنية في جهودها لكي تحقق أقصى استفادة من مركز كل منها في الأمم المتحدة، ولكي تتجنب بذلك زيادة التهميش من الاقتصاد العالمي وتقلل من الفقر. وسيشمل ذلك تقديم دعم يرمي إلى تحسين القدرات الإنتاجية وبناء القدرة على الصمود في وجه التأثيرات الخارجية السلبية. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، في تنفيذ برنامج العمل المعني بأقل البلدان نموا وفي التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. كما سيقوم البرنامج على نحو استباقي بتحديد تدابير أكثر فعالية للدعم الدولي تبين المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا في مجالي التجارة والتنمية والتغيرات الناشئة في الاقتصاد العالمي لاعتمادها في ذلك المؤتمر، وصياغة تلك التدابير وبناء توافق الآراء بشأنها. وستبذل جهود مماثلة دعما لأفريقيا والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما يشمل توفير الخدمات دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومختلف المبادرات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بأفريقيا. وستنسَّق أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، مع أخذ ما لدى تلك البلدان من احتياجات خاصة في الاعتبار، وذلك عبر المشاركة في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نموا، وفي مبادرة المساعدة من أجل التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم البرنامج الفرعي في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وبرنامج عمل ألماتي: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك نتائج استعراضه في الاجتماع الدولي الذي عقد في موريشيوس. وبغية كفالة التجانس والاتساق، سيقوم هذا البرنامج الفرعي بالتنسيق مع البرامج الفرعية الأخرى والتعاون معها بشأن العمل القطاعي المتصل بمجموعات البلدان المعنية.

البرنامج الفرعي ٦
الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

هدف المنظمة: تعزيز التنمية البشرية المستدامة والمساهمة في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) دعم إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي عن طريق تحسين الدعم لواضعي السياسات	(أ) '١' ازدياد عدد استراتيجيات تنمية الصادرات التي وُضعت ونُفذت، ومن بينها عدد الحالات التي جرى فيها إدماج

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية نتيجة الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية لتمكين متخذي القرارات من وضع برامج وسياسات فعالة لتنمية التجارة
	'٢' ازدياد عدد شبكات البلدان التي أوجدت أنشطة متصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف بدعم من مركز التجارة الدولية لتمكين متخذي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية
	'٣' ازدياد عدد الحالات التي عُززت فيها المواقع التفاوضية للبلدان عبر المدخلات التحليلية ومشاركة قطاع الأعمال التجارية، بدعم من مركز التجارة الدولية لتمكين متخذي القرارات من إدماج الأبعاد المتصلة بالأعمال التجارية في المفاوضات التجارية
(ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة على تقديم الدعم للأعمال التجارية	(ب) '١' ازدياد عدد مؤسسات دعم التجارة التي حسنت المرتبة التي تحتلها في نظام تحديد مراتب مؤسسات دعم التجارة الذي يطبقه مركز التجارة الدولية، بفضل دعم المركز لها
	'٢' ازدياد عدد المقترحات المتصلة بالسياسات التي تقدمها مؤسسات الدعم التقني إلى السلطات المختصة والتي تتضمن دعم مركز التجارة الدولية
(ج) تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمشاريع التجارية عن طريق التدريب والدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية	(ج) '١' ازدياد عدد المشاريع التجارية التي جرى تمكينها من صياغة استراتيجيات سليمة للأعمال التجارية الدولية عن طريق التدريب الذي وفره مركز التجارة الدولية بشأن قضايا إدارة الصادرات، سواء أنجزت بشكل مباشر أو غير مباشر
	'٢' ازدياد عدد المشاريع التي جرى تمكينها كي تصبح مستعدة للتصدير عن طريق أنشطة التدريب التي وفرها مركز التجارة الدولية وركز فيها على الاستعداد للتصدير، سواء أنجزت بشكل مباشر أو غير مباشر
	'٣' ازدياد عدد المشاريع التي وجدت مشترين محتملين، وقامت، نتيجة لذلك، بأعمال تجارية عن طريق الدعم الذي وفره مركز التجارة الدولية

الاستراتيجية

١٠-١٧ يضطلع مركز التجارة الدولية بالمسؤولية الفنية عن تنفيذ البرنامج الفرعي. ويتماشى الاتجاه الاستراتيجي للبرنامج الفرعي مع المهمة التي أسندها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩/٥٥، الذي يعترف فيه المجلس بأن المركز هو الجهة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في ميدان تعزيز الصادرات، في إطار نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وسيركز البرنامج الفرعي على تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وعلى متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. كما سيساهم في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المعقود في تونس. وسيؤدي البرنامج الفرعي دورا هاما في مواصلة تنفيذ الإعلانين الوزاريين اللذين صدرا عن مؤتمري منظمة التجارة العالمية في الدوحة وهونغ كونغ، لا سيما عبر إشراك قطاع الأعمال التجارية في المفاوضات التجارية وتزويده بإيضاحات عما يترتب على نظام التجارة المتعدد الأطراف من آثار في هذا القطاع.

١٠-١٨ ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مكانتها التنافسية على الصعيد الدولي وزيادة صادراتها وتحسين عمليات الاستيراد التي تقوم بها، مع ما تخلفه من أثر ذي صلة بفرص العمل وتخفيف حدة الفقر. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، سيجري في إطار هذا البرنامج الفرعي الإفادة من النتائج التي تحققت والدروس التي استخلصت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومواصلة لجهوده في معالجة الأهداف الإنمائية للألفية، سيقوم البرنامج الفرعي بتوسيع نطاق تطبيق النُهج الابتكارية لوصل فقراء المنتجين بسلاسل القيمة العالمية وبالأسواق العالمية، وذلك لضمان استدامة مبادرات التخفيف من حدة الفقر وسيجري التركيز على العمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات التي تتيح إمكانية إقامة صلات تعاقد خارجي قوية مع القطاع غير الرسمي. وستمنح الأولوية لاستحداث أشكال ابتكارية من التعاون والتحالفات مع جهات شريكة جديدة بغية معالجة قضايا التنمية التجارية المستدامة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ضمنها قطاع الشركات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى، وذلك، بشكل خاص، عبر تعزيز الشراكات في مجالي الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين. وسيواصل البرنامج الفرعي إشراك شركائه في البرامج القطرية في رصد مدى التقدم الذي

يحرز على خلفية الأهداف الإنمائية للألفية والغايات والمؤشرات، وفي قياس ما يُحَقق من نتائج وما يقدمه مركز التجارة الدولية من مساهمات لتحقيق تلك الأهداف.

١٠-١٩ وتحقيقا للإنجازات المتوقعة، سيسعي مركز التجارة الدولية إلى تنفيذ مهمته عن طريق تمكين الأعمال التجارية الصغيرة في البلدان النامية من النجاح في التصدير، بتزويدها، بالتعاون مع الشركاء، بحلول مستدامة وشاملة للتنمية التجارية للقطاع الخاص، ومؤسسات دعم التجارة ومقرري السياسات العامة. وسيركز المركز أنشطته على الاستراتيجيات الرئيسية الخمس التالية: (أ) استراتيجية التصدير، زيادة تمكين متخذي القرارات من وضع الأولويات وتصميم وتنفيذ خطط متسقة لتنمية الصادرات تعكس الاحتياجات المتغيرة للأسواق، (ب) دور الأعمال التجارية في السياسة العامة للتجارة، تدعيم جهود المركز لتمكين مقرري السياسات العامة من إدماج الأبعاد المتصلة بالأعمال التجارية في السياسات العامة للتجارة، وفي المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف، مما ينجم عنه إيجاد قدرات على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية تعكس احتياجات الأعمال التجارية، (ج) تقوية مؤسسات دعم التجارة، تمكين مؤسسات دعم التجارة من تقديم خدمات أفضل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحكومات، مما يسفر عن زيادة آثار تلك المؤسسات في مجال التصدير ومقدرة مؤسسات دعم التجارة على توفير بناء القدرات التجارية المستدامة، (د) المعلومات المتعلقة بالتجارة، مواصلة بناء قدرات العملاء في مجال إنتاج المعلومات التجارية وإجراء التحليلات التجارية التي تناسب طلبات محددة للعملاء، باستخدام منتجات المركز وأدواته، مما يسفر عن تمكين مقرري السياسات العامة ومؤسسات دعم التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من اتخاذ قرارات أكثر استنارة، وتمكن مؤسسات دعم التجارة من إنتاج ونشر خدمات المعلومات التجارية على نحو فعال؛ (هـ) القدرة التنافسية للمصدرين، تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة والمحتمل قيامها من تدعيم أدائها التصديري وزيادة حصتها في الأسواق، مما يسفر عن فهم المؤسسات لقيود السوق وتمكنها من تصميم منتجات وتنفيذ نُهج ناجحة للتسويق على الصعيد الدولي.

١٠-٢٠ وسيستمر السعي لإقامة شراكات إضافية وتحالفات استراتيجية هامة تتمة لميادين الخبرات الفنية للمركز ولإتاحة المجال لزيادة الخدمات التي تقدم في القطاعات والمناطق التي تجاوز فيها الطلب قدرة المركز على الوفاء به. ولتحقيق أثر أكبر، سيواصل المركز المضي في اتجاه وضع برامج متكاملة أوسع نطاقا من شأنها أن تحدث فرقا وتستند إلى احتياجات البلدان. وستجري تقوية الشراكات، ذات الأهمية الحاسمة للنجاح، مع الجهات المانحة الحالية وغيرها من جهات جديدة ومع المنظمات الدولية، مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية اللتين يرتبط بهما المركز ارتباطا عضويا، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والاتحاد الأفريقي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والبرامج القطرية للأمم المتحدة.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

٢٢٩٧ (د-٢٢)	مركز التجارة الدولية
٢/٥٥	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
٢٧٩/٥٥	برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا
٢١٠/٥٦	المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
٢٥٣/٥٧	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٢٠١/٥٨	برنامج عمل ألماآتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية
٢٠٩/٥٩	استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
١٨٥/٦٠	التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية
٢٠٩/٦٠	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
٢٥٢/٦٠	مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
٢٠٨/٦١	الهجرة الدولية والتنمية
١٣٧/٦٢	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
١٦١/٦٢	الحق في التنمية
١٧٩/٦٢	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
١٨٢/٦٢	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

١٨٤/٦٢	التجارة الدولية والتنمية
١٨٥/٦٢	النظام المالي الدولي والتنمية
١٨٦/٦٢	الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية
١٨٧/٦٢	مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري
١٨٩/٦٢	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
١٩١/٦٢	متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
١٩٩/٦٢	العولمة والاعتماد المتبادل
٢٠١/٦٢	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
٢٠٣/٦٢	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
٢٠٤/٦٢	مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
٢٠٨/٦٢	الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
٢٠٩/٦٢	التعاون فيما بين بلدان الجنوب

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٨١٩(٥٥)	برامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير

قرارات مجلس التجارة والتنمية

TD/386	خطة العمل، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في دورته العاشرة المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

TD/387	إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته العاشرة المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠
TD/412	الجزء الأول: الأونكتاد الحادي عشر – روح ساو باولو
	الجزء الثاني: توافق آراء ساو باولو
TD/B(S-XXIII)/7	النتائج المتفق عليها لاستعراض منتصف المدة (المجلد الأول)، الفصل الأول
TD/L.413	إعلان أكرا
TD/L.414	مشروع اتفاق أكرا

قرارا منظمة التجارة العالمية (البرنامج الفرعي ٦)

WT/MIN (01)/DEC/1	الإعلان الوزاري
WT/MIN/05/DEC	برنامج عمل الدوحة: الإعلان الوزاري